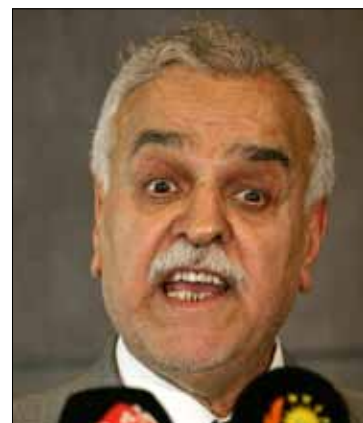


العراق: إلغاء اجتماع قادة الكتل يهدد بمزيد من العنف

فشل رموز العملية السياسية في العراق، أمس، في الاجتماع لمحاولة احتواء خطر تجدد الحرب الأهلية الطائفية، بينما «بشّرت» واشنطن بأن «ما يحصل يجب ألا يفاجئ أحداً»



طارق الهاشمي (رويترز)

ألغى الاجتماع الطارئ الذي كان من المقرر أن يجمع أمس قادة الكتل السياسية العراقية غداة اليوم الدامي الذي شهد مقتل 72 شخصاً وجرح العشرات، بينما حذرت وكالات الاستخبارات الأميركية من أن تشهد بلاد الرافدين عنفاً طائفيًا متزايداً بعد انسحاب قوات الاحتلال. وقال المستشار الإعلامي لرئيس البرلمان العراقي إيدن حلمي، إن «الاجتماع الذي كان من المقرر عقده اليوم (أمس) تأجل، ولم يحدد حتى الآن أي موعد جديد له بسبب فترة الإجازات المقبلة». وأوضح أن «أسباباً أمنية تقف وراء التأجيل؛ إذ إن أعضاء مجلس النواب تحدثوا عن صعوبة المجيء إلى بغداد من محافظات

أخرى في ظل الظروف الأمنية الحالية». في المقابل، تحدث مصدر برلماني عن رواية أخرى تبرر الإلغاء، مفادها أن «التحالف الوطني» الحاكم بقيادة رئيس الحكومة نوري المالكي «اشتراط أن تعلق قائمة العراقية مقاطعتها للبرلمان والحكومة حتى يشارك في جلسة اليوم (أمس)». وذكر المصدر نفسه أن «عدم حضور أعضاء التحالف الوطني يُبطل الحاجة إلى عقد الاجتماع؛ لأن المشكلة الأساسية هي بين هذا التحالف وقائمة العراقية (82 نائباً من أصل 325)» بزعامه إياد علاوي. وتابع: «نحن متأكدون من أن التحالف الوطني لن يحضر (أمس)، لذا فإنه لن يكون هناك أي اجتماع». وكان رئيس البرلمان قد أعلن في بيان أنها قررت عقد اجتماع طارئ لقادة الكتل النيابية في مبنى مجلس النواب، بهدف «تدارك الوضع الأمني والسياسي والتنسيق مع السلطة التنفيذية لمعالجة التطورات الحاصلة»، في إشارة إلى مقتل

72 شخصاً على الأقل وإصابة العشرات في 12 تفجيراً هزت العاصمة بغداد أول من أمس، إضافة إلى هجمات متفرقة في مناطق أخرى. وتمثل قضية اتهام نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي بقضايا إرهابية، أحد فصول هذه الأزمة السياسية المستجدة، وخصوصاً أن قائمة «العراقية» التي ينتمي الهاشمي إلى صفوفها القيادية، سبق أن أعلنت تعليق مشاركتها في جلسات البرلمان والحكومة (تسعة وزراء).

وقد حذر الهاشمي، في بيان أمس، من أن «استهداف مناطق محددة مؤثر خطير يكشف عن مخطط إرهابي يدفع باتجاه فتنة طائفية»، في إشارة إلى أن عدداً كبيراً من هجمات يوم الخميس استهدفت مناطق ذات غالبية شيعية. وفي تصريحات لمحلة «فورين بوليسي» الأميركية، اتهم الهاشمي، الموجود في إقليم كردستان حالياً، والذي تطالب الحكومة المركزية بتسليمه للقضاء،

اتهم المالكي بأنه سيطر على المؤسسات الرئيسية في العراق ويتمتع في الوقت نفسه بدعم الولايات المتحدة وإيران. وقال إن «نوري المالكي، ويا للأسف، يقلد الكثير من سلوكيات صدام (حسين) ولا يابه للعدالة». ولغت الهاشمي إلى أن «المالكي مصمم على إدارة البلاد بنحو عنيف وسيئ، وليس هناك أدنى فرصة ليتوصل إلى حل الأزمة في المستقبل القريب».

في غضون ذلك، حذرت وكالات الاستخبارات الأميركية من أن «المكاسب» الأمنية التي تحققت في العراق، يمكن أن تتحول إلى عنف طائفي بعد انسحاب القوات الأميركية الذي اكتمل يوم الأحد الماضي.

وتعليقاً على تفجيرات يوم الخميس في بغداد، رأى رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأميركي مايك روجرز، أن «ما يحدث يجب ألا يكون مفاجأة لأحد».

(أ ف ب، رويترز)

مليونية ردّ الشرف بلا «الإخوان» المشغولين بحصد المقاعد

سجّل المصريون أمس، مناسبة جديدة لإكمال ثورتهم ضد المجلس العسكري الحاكم، بينما وجد هذا المجلس من يدافع عنه حتى بعد جريمة «مجلس الوزراء»



شعارات مهنددة بـ «الإخوان» بسبب رفضها المشاركة في الضغط على المسكر

صباحي، على أن يتسلم المجلس الرئاسي المدني السلطة من المجلس العسكري، وينضم إليهم رئيس مجلس الشعب

بعد الانتهاء من الانتخابات البرلمانية، وجميع الأسماء المطروحة قابلة للنقاش، لكن رحيل المجلس العسكري هو الأمر الذي لا يقبل النقاش أو التعديل، بحسب المتظاهرين.

المسيرات التي زحفت إلى ميدان التحرير بدأت بعد صلاة الجمعة مباشرة. وقدرت قناة «روسيا اليوم» عدد المتظاهرين بـ 500 ألف متظاهر في ميدان التحرير وحده، وفيما يبدو أنه إشارة إلى «الإخوان» وإسلاميين آخرين، رفع محتج لافتة كتب عليها «الكنيسة مش في 67 مسيرة نسائية كبيرة جابت كذلك شوارع وسط القاهرة، ودخلت إلى الميدان من شارع طلعت حرب.

المحافظات أيضاً أعلنت غضبها من السويس وبور سعيد والشرقية، حيث تجتمع المئات من شباب (6 إبريل) و«حزب الجبهة» وبعض القوى السياسية. أما في الإسكندرية، فتظاهر الآلاف عقب الصلاة عند مسجد القائد إبراهيم، ورددوا «إحنا بنات مصر الأحرار، ششقالين الاعتذار»، و«سحل بنات مصر عار على رجال مصر». في المقابل، شارك مئات المؤيدين

للمجلس العسكري في تظاهرة أمام قصر رأس التين، رفعوا خلالها لافتات تقول إحداه «لا بديل عن المجلس العسكري لإنقاذ الثورة ودوام الاستقرار».

في سياق معارضة الصناديق الانتخابية في جولة إعادة بالمرحلة الثانية من الانتخابات، وانتظاراً لنتائج القوائم المؤجلة، تمكن حزب «الحرية والعدالة»، الجناح السياسي لـ «الإخوان المسلمين» من الحصول على أغلبية المقاعد، بحصوله على 40 مقعداً في البرلمان، من أصل 49 مرشحاً إخوانياً. أما حزب النور السلفي، فقد حصد فقط 9 مقاعد من إجمالي 63 مقعداً كان ينافس مرشحوه عليها، فيما كانت خسارة السلفيين الكبرى في محافظة الشرقية، حيث لم يحصل فيها الحزب على أي مقعد، رغم أن مراقبين كانوا يتوقعون انتصار السلفيين، حيث ذهبت جميع مقاعدها لحزب «الحرية والعدالة». في المقابل لم تحقق «الكتلة المصرية» نجاحاً في المرحلة الثانية، يوازي حتى ما حققته في المرحلة الأولى، حيث توقع مصادر من داخل غرفتها الانتخابية أن تحصل فقط على 7 مقاعد على الأكثر.

القاهرة - الأخبار

وجّهت مصر الثورة، أمس، طلقة الغضب على انتهاك شرف فتياتها. وجهتها إلى صدر المجلس العسكري، الذي انتهك أعراضهم، وحشد، بمواجهة مليونية «حرائر مصر» في ميدان التحرير والمحافظات، عشرات الكومبارسات المؤيدين له في ميدان العباسية. مئات الآلاف من الثوار، احتشدوا في مليونية رد الشرف، وهاجموا: «يسقط حسني مبارك»، و«المحاكمة للعصابة الحاكمة»، و«الشعب يريد إسقاط المشير». رسالة الثوار الذين هتفوا «انزلوا من بيوتكم، طنطاوي عرى بنااتكم»، وصلت. مسيرات نسائية وطلابية ونقابية وأزهرية وشعبية زحفت إلى ميدان التحرير، وميادين المحافظات، هاتفة

ما قل ودل

كشفت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أمس، أن دولة الاحتلال باشرت أخيراً عملية كبرى تهدف إلى عزل منطقة القدس الشرقية المحتلة عن باقي مناطق الضفة الغربية. وقالت الصحيفة على موقعها الإلكتروني إن «إسرائيل نفذت الأسبوع الماضي عملية إقامة معبر حدودي جديد بالقرب من مخيم شعفاط القريب من مدينة القدس في عملية جرت دون ضجيج كبير رغم أنها عزلت سكان هذا المخيم عن المدينة المقدسة».

(الأخبار)

الأردن: حرق مقرّ «جبهة العمل الإسلامي» في المفرق

عمات - محمد السمهوري

شهدت محافظة المفرق الأردنية، الواقعة على بعد 50 كيلومتراً شمالي شرقي العاصمة الأردنية عمان، أمس، اشتباكات بين نشطاء الحركة الإسلامية ومناهضين لهم، أدت إلى تدخل قوات الأمن وتفريق المسيرتين بالغاز المسيل للدموع، فيما ذكرت وكالة «قدس برس» انترناشيونال «أن مقرّاً لجبهة العمل الإسلامي»، التنظيم السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، في مدينة المفرق تعرض للحرق، ما أدى إلى إصابة 30 شخصاً من أنصار الحزب الإسلامي. ونقلت فضائية «العربية» عن الوكالة التي تتخذ من لندن مقراً لها، تأكيداً أن مناهضين لجبهة العمل الإسلامي، أكبر حزب سياسي في الأردن، أحرقوا مقره في مدينة المفرق، وأصابوا أكثر من 30 شخصاً من أنصاره، بعدما «اعتدوا» على مسيرة كانت تدعو إلى الإصلاح دعت إليها الحركة الإسلامية

في المدينة. وفي ما يتعلق بالتظاهرة، أوضح المتحدث الإعلامي في مديرية الأمن العام، المقدم محمد الخطيب، أن قوات الدرك قامت بتفريق المشاركين، بعد تبادل الطرفين للتراشق بالحجارة والعصي، مستخدمة الغاز. واندلعت اشتباكات بين متظاهرين معارضين للسلطة وموالين لها بعد صلاة الجمعة، أمس، في منطقة المفرق نفسها، شهدت استخدام الحجارة والعصي وسط أبناء عن إصابات بين مدنيين وأفراد من الأمن العام. واستخدمت قوات الدرك قنابل الغاز المسيل للدموع للسيطرة على الموقف، فيما أصيب رجال من قوات الدرك إلى جانب مدير الأمن العام الفريق الركن حسين المجالي.

وأشار مصدر أمني إلى أن المجالي أسعف فوراً، ولا خطورة في إصابته، بينما أصيب عدد من المتظاهرين، من بينهم نشطاء في الحراك، وآخرون من تجمعات مناهضة لمسييرة نظمتها الحركة الإسلامية، وتردّت أنباء عن

إصابة بالغة في عين الناشط معاذ الخوالدة. وانتشرت منذ الصباح قوات من الأمن والدرك بكثافة في محيط مسجد المفرق الكبير استعداداً لأي طارئ قد يحصل على أثر التوتر الحاصل في المدينة منذ أول من أمس، حيث أقامت قوات الدرك حاجزاً أمنياً على مداخل مقر «جبهة العمل الإسلامي» لحراسته منعاً لأي اعتداء قد يقع عليه. وكانت الحركة الإسلامية قد قررت في وقت سابق إطلاق مسيرة في المفرق بعد صلاة ظهر الجمعة، إلا أن تجمعات شبابية عشائرية رفضت هذا الأمر، وحذرت التجمعات من تسيير المسيرة المعلن عنها، محذرة من إجراءات قد تتخذها إذا نفذت الحركة الإسلامية نشاطها. كذلك أقيمت خيمة في المفرق، تجمع فيها عدد من أبناء عشيرة بني حسن ومناصرون لهم، في مقابل مقر حزب جبهة العمل الإسلامي وسط توتر شديد بين الطرفين.

وبموازاة مسيرة الإسلاميين في المفرق، شارك العشرات من أنصار الأحزاب

القومية واليسارية بعد ظهر أمس في مسيرة انطلقت من الجامع الحسيني وسط العاصمة عمان، باتجاه ساحة النخيل في منطقة رأس العين. وطالب المشاركون في المسيرة بـ«إسقاط سلطة رأس المال»، و«نادوا بمجانبة التعليم ومراجعة مشروع قانون الموازنة العامة، وأصروا على ضرورة إسقاط القوانين التي تستهدف الفقراء وذوي الدخل المحدود».

أما في محافظة الكرك (جنوب)، فقد أقيمت عقب صلاة الجمعة ثلاثة اعتصامات: الأول أمام المسجد العمري وشارك فيه جمع من منتسبي الحراك الشبابي والشعبي في المحافظة، فيما أقيم الاعتصام الثاني أمام بوابة المحافظة في المرح، شاركت فيه الحركة الإسلامية و«الحركة الشعبية للإصلاح»، بينما كان الاعتصام الثالث أمام مسجد جعفر الطيار في المزار الجنوبي وشارك فيه منتسبون للجان الشعبية في المحافظة.